

## هل شهابية جديدة ممكنة قبل أن يصبح حزب الرئيس إقطاعاً آخر؟ د. نواف كبرارة

انتجت اتفاقية سايكس بيكو دولة لبنانية قائمة على مجتمع متعدد المذاهب غير المتصالحة فيما بينها. وليس بخافٍ على احد ان التاريخ النضالي للطائفة المارونية ما قبل الاتفاقية هو في مناهضة سلطة الدولة العثمانية المسلمة والسعي نحو التحرر منها ومن اجل ذلك تحالفت هذه الطائفة مع القوى الغربية وبصورة خاصة فرنسا للوصول الى هذا الهدف. من هنا توجهت الطائفة المارونية نحو اقتباس الثقافة الغربية لكي تؤكد هويتها المستقلة عن السلطنة العثمانية ومجتمع الشرق المسلم. ومن طرف آخر، كان المسلمون اللبنانيون يعتبرون انفسهم جزءاً من الامبراطورية العثمانية الممثلة للمسلمين في المنطقة والعالم وانباء هذا الشرق وثقافته. الا ان انطلاق مشروع القومية العربية في نهايات القرن التاسع عشر شكل نقطة تلاقٍ بين الاثنين حيث توحد المسلمون والمسيحيون تحت مظلة القومية العربية في بداية القرن العشرين ضد الهيمنة العثمانية التركية. جاء انشاء دولة لبنان الكبير تحت ظل الانتداب الفرنسي ليشكل انتصاراً كبيراً للمسيحيين وبصورة خاصة المواردنة منهم في لبنان حيث اصبحوا يومها اصحاب سلطة حقيقية على بلدٍ مستقل يشكلون فيه الاكثرية آنذاك. اما اللبنانيون المسلمون فقد اعتبروا ان انشاء دولة لبنان الكبير يشكل طعنة لمشروع الدولة العربية التي كان القوميون العرب يسعون اليها. من هنا كانت الاشكالية الاولى حول كيفية بناء مشاركة سياسية في الحكم بين اقلية في المنطقة ولكنها اكثرية في لبنان وتدعي الانتماء الى الثقافة الغربية المتفوقة على الثقافة العربية الشرقية وبين اقلية لبنانية ولكنها اكثرية في المنطقة تعودت ان تكون الحاكمة والسلطة في ظل ثقافة دينية اسلامية شرقية.

اللقاء الايجابي الرئيسي بين المسلمين والمسيحيين كان عندما التقت قيادات مختلف الطوائف واحزابها في لحظة تاريخية لتطالب باستقلال لبنان عن الانتداب الفرنسي. الا ان مرحلة ما بين 1943 و1958 والتي حكم اللبنانيون فيها انفسهم بأنفسهم بينت ظاهرتين. الظاهرة الاولى هو الاختلاف الكبير لدرجة التصادم في الخيارات السياسية الكبرى المتعلقة بالسياسة الخارجية للبنان بين القيادات السياسية الممثلة للطوائف في تلك الفترة اي بين سعي القيادات المارونية لربط لبنان بالغرب وسياساته مقابل اصرار لدى القيادات الممثلة للطوائف الاسلامية على ضرورة التصاق سياسة لبنان الخارجية مع عمقه العربي والمشرقي وبصورة خاصة مع مصر

في ظل حكم الرئيس جمال عبد الناصر. اما الظاهرة الثانية فكانت وضوح فشل القيادات السياسية من كافة الطوائف في انشاء دولة حديثة فعالة وقوية حيث كانت المحسوبية والفساد عنوان هذه الدولة.

شكل اطلاق الرئيس فؤاد شهاب مشروعه لتحديث الدولة والمجتمع في لبنان نقطة تحول جوهرية في البنيتين السياسية والادارية للدولة اللبنانية. لقد قام المشروع الشهابي على مبدأ تحديث الدولة وتطوير خدماتها من اجل الانتقال من دولة الطوائف الى دولة المواطنة ولعل الفترة الممتدة بين الاعوام 1958 و1964 هي اكثر الاعوام التي شهدت تقارباً بين معظم قيادات الطوائف والتوافق بين اكثرية الشعب اللبناني. لقد عمل المشروع الشهابي على تحقيق ثلاثة اهداف رئيسية. الهدف الاول هو تثبيت الهوية اللبنانية وتعميق الانتماء اليها ما بين ابناء الوطن على حساب اي انتماءات اخرى. لقد قامت المعادلة الشهابية على تحقيق لبننة كل من المسيحيين والمسلمين على السواء وذلك عن طريق اقناع المسيحيين بدعم مشروع بناء الدولة وعصرنتها وقبول المسلمين فيها كمواطنين كاملي الحقوق والواجبات كالمسيحيين وبالتالي السماح بالانتقال من الدولة الطائفية (حيث فيها هم مسيطرون) الى الدولة المدنية. اما بالنسبة للمسلمين فقد اعتقدت الشهابية بأن انفتاح الدولة عليهم عن طريق تقديم الخدمات لمناطقهم وادماجها ضمن اطار مشروع وطني للتنمية في لبنان كفيل باقناعهم بأهمية تثبيت انتمائهم للبنان والتخلي عن احلام الوحدة مع الكيانات العربية الوجودية. اما الهدف الثاني فهو الارتقاء بالادارة اللبنانية من واقعها المتخلف القائم على المحسوبية والتبعية والفساد الى ادارة عصرية تقوم على عمل المؤسسات ضمن اطر قانونية وإدارية تسمح للمواطن بالتححرر من الحاجة الى الوسيط السياسي للحصول على الحقوق والوصول الى الخدمات المطلوبة. من هنا اضعفت الشهابية سلطة الوزراء فوق وزاراتهم وحولت معظم هذه الصلاحيات الى مؤسسات تتحكم فيها المعايير المهنية والحيادية. كما تم اضعاف دور السياسيين في التدخل في التعيينات الادارية عن طريق انشاء مجلس الخدمة المدنية ومراقبة الفساد عن طريق انشاء كل من ديوان المحاسبة والتفتيش المركزي. اما الهدف الثالث فكان العمل على تغيير الطاقم السياسي الحاكم في لبنان. لتحقيق هذا الهدف عملت الشهابية في مرحلتها الاولى على انشاء كتل سياسي عابر للطوائف والمناطق وداعم لمشروعها. ضم هذا التكتل الذي سُمي بالكتلة الشهابية ومن ثم بالنهج كل من الرئيسين رشيد كرامي وصبري حمادة وشخصيات سياسية امثال جان عزيز، رينيه معوض والامير مجيد ارسلان. كما تحالفت الشهابية مع كل من حزب الكتائب اللبنانية والحزب التقدمي الاشتراكي. اما المرحلة الثانية فكانت تقوم على ضخ دم جديد في الحياة السياسية مؤلف من الشباب المتعلمين من كافة الطوائف المؤمنين بالدولة وبلبنان. وقد تم انشاء ما يُسمى نادي 22 تشرين من هؤلاء ليكونوا نواة حركة سياسية جديدة في لبنان. اصطدمت الشهابية لتحقيق اهدافها بمجموعة قوى رئيسية في البلد اهمها البطريركية المارونية والاحزاب والشخصيات التقليدية المتضررة من المشروع امثال الرؤساء كميل شمعون وكامل الاسعد وسليمان فرنجية وصائب سلام. كما عانت من مضايقات اقليمية من الدول المعادية للناصرية ومصر في المنطقة امثال السعودية والاردن. ومن دون الدخول بكثير من التفاصيل، سقطت الشهابية في عام

1970 عندما تم انتخاب مرشح المعارضة سليمان فرنجية رئيساً للجمهورية ضد المرشح الشهابي الياس سركيس وذلك قبل ان تحقق الكثير من اهدافها لاسباب منها ذاتية واخرى موضوعية تتعلق بتركيبة لبنان والتحويلات الكبيرة في المنطقة. الا ان سقوط التجربة الشهابية والتطورات المتلاحقة في المنطقة خصوصاً بعد هزيمة العرب سنة 1967 دفعت الى تعاضم الشرخ بين المكونات الطائفية في لبنان حتى انفجار الصراع فيما بينها سنة 1975. ورغم ان الحركة الوطنية التي تم اطلاقها في عام 1974 كانت محاولة جديدة لاخترق الواقع الطائفي في البلد الا ان الاحداث والتدخلات الخارجية قضت عليها.

لقد جاء اتفاق الطائف نتيجة 14 سنة من الصدمات والصراع والتدخلات الدولية الا انه لم يشكل نقلة ايجابية جديدة في العلاقات بين الطوائف في لبنان ومشروع شعبي جديد لبناء الدولة اذ انه افتقد منذ البداية الى الدعم المسيحي الشعبي المطلوب له عبرت عنه الحركة العونية الواسعة الشعبية بين المسيحيين اللبنانيين والرافضة لهذا الاتفاق. كما كانت هناك في الوقت نفسه تحولات ضمن الطائفة الشيعية على اثر الثورة الايرانية حملت الكثير من شيعة لبنان الى تأكيد دعمهم وولائهم للسلطة الجديدة في ايران على حساب الانتماء الى لبنان وتمت ترجمة هذا التأييد في انشاء حزب الله اللبناني الموالي لايران والداعي حينها الى اسلمة لبنان والخضوع الى سلطة ولي الفقيه في ايران. شكلت التجربة الحريرية في الفترة ما بين 1992 و2005 نقطة تلاقٍ جديدة لكن محدودة بين الكثير من اللبنانيين وذلك على اساس مشروع اقتصادي تنموي يقوم على تحديث البنى التحتية في لبنان واطلاق مشاريع اقتصادية كبيرة تخرج لبنان من حالة الحرب وتعيد له عافيته وحيويته السابقة. لم تنجح الحريرية في ان تتحول الى مشروع متكامل بسبب عامل الوصاية السورية من جهة وافتقارها الى مشروع سياسي للدولة من جهة اخرى وكذلك الى نوعية ارتباط الحريرية السياسية الاقليمية التي لا تسمح بتحويلات جذرية بطبيعة النظام السياسي اللبناني. الا ان اغتيال الرئيس الحريري سنة 2005 قلب الامور رأساً على عقب اذ نجح في دفع معظم اللبنانيين السنة والدروز والمسيحيين الى التلاقي تحت مظلة مشروع تحرير لبنان من وصاية الدولة السورية وهو ما تحقق في نهاية عام 2005. الا ان فشل قوى 14 آذار في الانتقال من كونها لقاء طرفيا بين قوى سياسية مختلفة الى حالة سياسية عابرة للطوائف في شكل تنظيم سياسي يقوم على مشروع بناء الدولة المدنية الحديثة اعاد تأكيد حقيقة جديدة في لبنان الا وهي انه مقابل الانقسام المسلم المسيحي الذي كان سائداً ما بين 1943 و1975، اصبح لدينا انقساماً عمودياً جديداً بين السنة والشيعية واضحى البلد يقوم على ثلاث قوى اجتماعية بثلاث هويات شبه مكتملة مختلفة التوجه والخيارات الا ان احداها مسلحة بامتياز. لقد دفع هذا الواقع الى ظهور ضعف بنيوي في مؤسسات الدولة والى انتشار الفساد في الدولة والمجتمع بشكل مَرَضِي مخيف. وباستثناء المؤسسة العسكرية الى حد ما، اصبحت مختلف مؤسسات الدولة والمؤسسات الاعلامية والتربوية موزعة بولائها وملكيتهما للقوى الممثلة للطوائف الرئيسية في لبنان على حساب مشروع الدولة وبشكل مناقض تماماً للمشروع الشهابي.

بناءً على ما سبق ما يمكن ان تكون عليه قراءات المستقبل للبنان؟. ان الواقع الراهن يشي بمستقبل مظلم للبنان. فالواقع غير المنتج للادارة اللبنانية وحجم الفساد القائم وارقام الدين العام والشلل السياسي المرّضي المهيمن وانسداد افاق دخول قوى سياسية جديدة على المؤسسات السياسية اللبنانية بسبب طبيعة قوانين الانتخابات والاحزاب السياسية والهيمنة الطائفية والسياسية شبه الكاملة على المؤسسات الاعلامية يجعل من التغيير والاصلاح امراً صعباً للغاية ويُذّر باستمرار النزيف والانهيال. هل من الممكن الخروج من هذا الواقع المظلم وكيف؟ لقد اظهرت تحركات المجتمع المدني والانتخابات البلدية الاخيرة ان هناك قسماً كبيراً من اللبنانيين يرفضون الواقع الراهن ويتوقون الى التغيير. الا ان هذه التجربة اظهرت ايضاً ان هذه التحركات لا تزال تعاني من امراض كثيرة منها النرجسية عند بعض قادتها وغياب التوافق حول استراتيجية موحدة لمواجهة الواقع. الا ان اهم ما ينقص هذا التحرك هو الاتفاق على مشروع الدولة المدنية ضمن اطار برنامج سياسي موحد للانتقال من الواقع الراهن الى هدف الدولة المدنية بما فيه موقف موحد تجاه قضايا رئيسية كموضوع حصرية السلاح والسياسة الدفاعية وقضية الزواج المدني والمساواة الجندرية. ان الحل الوحيد امام القوى المدنية والشبابية للتغيير هو في التحزب للدولة والعمل على بناء دولة مركزية حديثة عابرة لمصالح المذاهب. فلبنان بحاجة الى تكتل شعبي كبير داعم لمفهوم الدولة على حساب الخطاب المذهبي القائم على اقتطاع المناصب والمغانم. هذا هو الاقطاع القديم الجديد الذي يجب هزيمته ليستقيم لبنان وهذا هو المشروع الشهابي القديم الجديد. لقد كانت الشهابية محاولة لتغيير النظام من قبل رأس النظام اي من قبل رئيس الجمهورية وفشلت. كما ان تجربة الحركة الوطنية هي محاولة تغيير النظام عن طريق العمل السياسي الشعبي وفشلت. اليوم لدينا الفرصة ان نجمع بين التغيير عن طريق رأس النظام مدعوماً من قوى شعبية واسعة الانتشار. هل هذا الاحتمال ممكن؟ موضوعياً، رغم ضعف صلاحيات رئيس الجمهورية بعد اتفاق الطائف فان القوة الشعبية التي يتمتع بها رئيس الجمهورية وتاريخه تسمح له بذلك. وقد اظهرت المفاوضات حول قانون الانتخابات قدرة المناورة الواسعة التي يمتلكها رئيس الجمهورية والتي سمحت له بفرض تغيير نظام جديد للانتخابات اللبنانية (بغض النظر عن رؤيتنا لهذا النظام). لقد نجح رئيس الجمهورية في اعادة الكثير من السلطة للناخب المسيحي لذا لا نرى ما يمنعه من نقل المسيحيين ولبنان الى المواطنة ونقل السلطة الى المواطن على حساب المذاهب والاقطاعات السياسية قبل ان يصبح حزبه اقطاعاً جديداً شبيهاً بالآخرين. اما برنامج العمل المقترح فيقوم على تحقيق ما يلي:

1- تحرير الدولة التدريجي من هيمنة الاحزاب المذهبية على كل مؤسساتها حتى الوصول الى التحرر الكامل مع بناء دولة المواطنة وذلك عن طريق اعادة السلطة الى مؤسسات الدولة على حساب القوى السياسية المختلفة.

2- تحول حزب رئيس الجمهورية من واقعه الطائفي في خطابه وقاعدته الى حزب وطني عابر للطوائف و من ثم ثانياً قيادة اوسع تكتل سياسي شعبي داعم لمشروع الدولة في مواجهة هيمنة الاحزاب المذهبية عليها.

3- تبني برنامج يقوم على تحرير مؤسسات الدولة من هيمنة المذاهب وتعزيزها. وذلك بإنشاء علاقة مباشرة بين الدولة والمواطن عن طريق التزام الدولة تأمين التعليم والخدمات والحماية الاجتماعية للمواطن مباشرة وليس عن طريق المؤسسات المذهبية والسياسية.

4- تبني استراتيجية اقتصادية تقوم على تأمين نمو متواصل لكل المناطق اللبنانية ومتوازن في قطاعاته وحديث البنية للتكامل مع حركة الاقتصاد العالمية.

5- تبني استراتيجية دفاعية يكون عمادها الجيش اللبناني مع قوة احتياط شعبية من جميع المواطنين اللبنانيين يتم الاستفادة منها عندما تتطلب الظروف الامنية والوطنية ذلك.